تحديات الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي

أ. أحمد مصطفى كامل المليجي[*]

أ.د. محمود أبو العينين[**] **د. محمود زكريا محمود**[***]

- **ملخص:**

واجه الاتحاد الافريقي العديد من التحديات منذ إنشاءه نتيجة الأزمات والخلافات بين الدول الأفريقية والمشاكل والنزاعات بين دول الجوار الجغرافي الأفريقي وكانت مشكلة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا من أكبر المشاكل التي واجهته، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية في العديد من دول القارة حيث يعيش 47% من سكانها تحت خط الفقر بمعدل متوسط دخل للفرد 370 دولار سنويا وذلك في منتصف الثمانينيات، بالإضافة إلى أزمة المديونيات الخارجية وذلك وفقا لإحصائيات الدين لعام 2020 لدول شمال أفريقيا والتي بلغت 370 مليار دولار وذلك للأثار الناتجة عن جائحة كورونا، وتراجع الصادرات في العديد من دول القارة وانعدام البنية التحتية لأغلب الدول وتوقف حركة الطيران والنقل البحري وتراجع التحويلات الخاصة، وعدم توفر فرص العمل لتقليص الفوارق الإقليمية داخل دولها، وتناولت الدراسة من خلال ثلاثة مطالب كالتالي: المطلب الأول، أدبيات الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمن الجماعي في القارة، والمطلب الثاني، أسس وآليات منظومة الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي، والمطلب الثالث، تقييم منظومة الأمن الجماعي من خلال الاتحاد الأفريقي.

الكلمات المفتاحية: الاتحادالأفريقي، الأمن الجماعي، تحديات الأمن الجماعي

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة

[***] مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة

- **Abstract**

The challenge of that faced the African union on all regional and its state and that is the second importance of Africans having a great ability to deal, with verses and instigations facing the continent, According to the harsh law of the African prices, The African economy represents an obstacle to the social and economic development of the prey leaders in preventing and resolving conflicts, that is the secret of whether it comes by that;

a) The authority of the African union to interfering in the internal of fairs of the member states method of the Fourth passage of the African union law effects or serious matters of crimes of anguish – crimes against humanity.

b) Member states request to waive from the AU por. the Restoration of peace and security, with the establishment of a joint realistic program as well as a new agreement to prevent and control new mechanisms for the prevention, management and settlement of sub-conflicts in Africa with the authority of African peace on Security Council.

Keywords: The African Union, collective security, the challenge of collective security

- **مقدمة:**

واجه الاتحاد الافريقي العديد من التحديات منذ إنشاءه نتيجة الأزمات والخلافات بين الدول الأفريقية والمشاكل والنزاعات بين دول الجوار الجغرافي الأفريقي وكانت مشكلة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا من أكبر المشاكل التي واجهته، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية في العديد من دول القارة حيث يعيش 47% من سكانها تحت خط الفقر بمعدل متوسط دخل للفرد 370 دولار سنويا وذلك في منتصف الثمانينيات، بالإضافة إلى أزمة المديونيات الخارجية وذلك وفقا لإحصائيات الدين لعام 2020 لدول شمال أفريقيا والتي بلغت 370 مليار دولار وذلك للأثار الناتجة عن جائحة كورونا، وتراجع الصادرات في العديد من دول القارة وانعدام البنية التحتية لأغلب الدول وتوقف حركة الطيران والنقل البحري وتراجع التحويلات الخاصة، وعدم توفر فرص العمل لتقليص الفوارق الإقليمية داخل دولها، انقسمت الدراسة لثلاثة مطالب كالتالي:

– المطلب الأول: أدبيات الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمن الجماعي في القارة.

– المطلب الثاني: أسس وآليات منظومة الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي.

– المطلب الثالث: تقييم منظومة الأمن الجماعي من خلال الاتحاد الأفريقي.

إشكالية الدراسة

ترتكز إشكالية الدراسة في تحديات منظومة الأمن الجماعي التي تواجه الاتحاد الافريقي، وتأثيرها في تقدم الدول الأفريقية، وعدم القدرة على تعميق التكامل الاقليمي في إطار اتفاقيات التبادل الحر للتجارة بين الدول وأثر الصراعات والنزاعات في تحقيق السلم والأمن الافريقي **وتحاول الدراسة الأجابة على التساؤلات التالية:**

- أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي لتحقيق منظومة الأمن الجماعي في القارة .
- دور مؤسسات الاتحاد الأفريقي.
- آليات منظومة الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الافريقي.
- طرق حل النزاعات على المستوى الاقليمي.
- تقييم دور الاتحاد الافريقي في منظومة الأمن الجماعي على مستوى القارة.

الإطار المنهجي للدراسة

اتسمت الدراسة بأدبيات الاتحاد الأفريقي لتحقيق منظومة السلم والأمن في القارة في إطار المصلحة الوطنية التي تقوم على اساس العلاقات الدولية والاقليمية لتحقيق المصلحة الوطنية في إطار المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية والاقليمية والتي تنبع من مجموع القيم الوطنية النابعة لتحقيق الهدف التي تسعى له الدول.

كما تم الاعتماد على الاسهامات النظرية التي قادتها المدرسة الوظيفية الجديدة حول عملية التكامل الاقليمي، فيما يتعلق بفكرة انتشار وتمدد التكامل من قطاع لأخر وفقا "لارنست هاس" Ernst Haas الذي يعد من أشهر الباحثين في مسألة التكامل والمؤسس للوظيفية الجديدة، فإن الدول بدلا من التصارع على القوة تتعاون فيما بينها لتحقيق أولوياتها وتكاملها عن طريق الاعتماد على مؤسسات مركزية تتجاوز السلطات الوطنية لتحقيق أهدافهم على ألا يكون التكامل بشكل متساوي لجميع الدول ويتم معالجة هذا بالتوسع في نطاق التعاون ليمتد إلى قطاعات أخرى ومحاولة التعرف على أسباب حل المشاكل بالتعاون ورفع محفزات التكامل وديناميات الانتشار وذلك بحسب نظرية فيليب شميتر Philippe.C Schmitter.

تعرضت نظريتي هاس وشميتر لانتقادت عده حيث أكد جوزيف ناي Joseph. S Nye أن النموذجين لا يحددا شكل واضح لطبيعة العلاقة بين المتغيرات وأن النموذجين لا يعطيان قدرا من الاهتمام للعوامل الخارجية والسياسات العالمية.

واستجابة لتلك الانتقادات قام هاس بالتعاون مع ماريو باربيرا Mario Barrera بتطوير النموذج وتفعيل المتغيرات كميًا وذلك بإضافة ثلاثة متغيرات مستقلة جدية وهم: (متغير التبعية للعالم الخارجي– متغير الضغوط الخارجية – متغير تحقيق الوحدة) إلا أنه تم إضافة عدد 12 متغيرا جديدا مع إعطاء وزن نسبي لكل متغير طبقا لاهميته وكان نتائج العملية التكاملية، أما ظهور دول اتحادية أو العودة إلى النظام القديم للدول المتنافسة ذات السيادة، أو تحقيق وضع وسيط كونفيدرالي على أن يستمر لفترة طويلة.

على أي حال تشير تجارب التكامل الأقليمي الافريقي إلى خصوصية القارة الافريقية التي تجعلها غير متسقة مع اطروحات المناهج الجديدة ونظريات التكامل الأخرى.

حيث أن القارة الأفريقية تحتاج إلى موائمة خاصة للتكامل بين المستويات السياسي والاقتصادي وذلك لاختلاف الموروث الاستعماري والقبلي المنتشر في أرجاء القارة الأمر الذي يحتاج إلى إرادة سياسية قوية للتخلي عن المصالح الشخصية وإعلاء مصالح الشعوب الأفريقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد أدبيات الاتحاد الأفريقي وأهدافه ومبادئه، وطرق تحقيق منظومة السلم والأمن الافريقي من خلال التعاون الاقليمي وتقييم دور الاتحاد الافريقي في مجال الأمن الجماعي.

تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وثلاثة مطالب يتناول المطلب الأول أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي والمطلب الثاني يتناول أسس وآليات الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي والمطلب الثالث يتناول تقييم الأمن الجماعي من خلال الاتحاد الأفريقي وخاتمة.

- **المطلب الأول الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمن الجماعي في افريقيا**

قام الاتحاد الأفريقي على أساس اتحاد افريقي سياسي اقتصادي سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي وفقا للقانون التأسيسي، مع التضامن بين برلمانات الدول الافريقية والعمل على حماية حقوق الانسان وتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعاون الاقتصادي لتكامل القارة الأفريقية وتخطي الاختلافات الثقافية والايديولوجية، وتفعيل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد وإنشاء القوة الافريقية الجاهزة للانتشار.

وكان الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي رسميا في يوليو عام 2002 بمثابة تحول في مجال العمل الافريقي المشترك، خاصة في مجال تعزيز السلم والأمن والاستقرار بالقارة الافريقية، الأمر الذي جسد عمليا شعار "الحلول الافريقية لمشكلات القارة السمراء".

اتسمت أدبيات الاتحاد الافريقي بملامح رئيسية كالتالي:

- منهج القانون الدولي والمنظمات الدولية.
- تطور مفهوم وحركات الوحدة الأفريقية (التكامل السياسي والاقتصادي).
- التأثر بالمنحنى الليبرالي الجديد في عمليات التدخل الإنساني لتعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد.
- مجال السلم والأمن والحكم الرشيد في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا.
- الاتحاد الافريقي المظلة القارية الإقليمية التي أعقبت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2002، والتي نشأت عبر الخطوات التالية:
- الدعوة لإنشاء الاتحاد في قمة سرت عام 1999.
- طرح مشروع الاتحاد في قمة لومي عاصمة توجو عام 2000.
- أجيز القانون التأسيسي في قمة سرت عام 2001.
- دخل حيز التنفيذ بعد اكتمال التصديق من عدد الدول الأفريقية الأعضاء 36 دولة في 26 مايو 2001، كانت فترة التحول من منظمة الوحدة إلى الاتحاد الافريقي وذلك لبناء الأجهزة الأساسية.
- تم الإعلان في قمة ديربان بدولة جنوب أفريقيا بإعلان قيام الاتحاد الأفريقي في 11 يوليو عام 2002م.

أولاً- أهداف ومبادئ الاتحاد الافريقي

اشتمل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على عدد من المبادئ والأهداف (المادتين الثالثة والرابعة) كالتالي:

1- الأهداف السياسية

تهدف إلى تكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب، مع توطيد النظام الديمقراطي، وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

2- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الفرعية مع تعزيز التعاون في مجالات النشاطات المختلفة، مع أهمية الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وتعزيز مبادئ السلم والأمن في القارة.

3- مواثيق عدم الاعتداء والدفاع المشترك في إطار الاتحاد الأفريقي

أعلن الاتحاد الأفريقي في 27 سبتمبر عام 2008 وثيقة عدم الاعتداء والدفاع المشترك لعرضها على المجلس التنفيذي.

أ- يحيط علما بتقريري الاجتماعين الأول والثاني للخبراء الحكوميين وتوصيات الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع للاتحاد الأفريقي.

ب- صدر عن دورة القمة غير العادية التي عقدت في قمة سرت (بليبيا) ويحملان نفس الرقم المرجعي، هذا أدى إلي لبس في فهم المجلس لمقررات رؤساء الدول والحكومات حول ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك، حيث الذي من شأنه أن يتيح لأفريقيا وضع حد للنزاعات التي تعرقل عملية التنمية في أفريقيا.

4- مؤسسات الاتحاد الأفريقي

يضم الاتحاد الأفريقي عدد من المؤسسات والأجهزة التابعة له أهمها

أ- مؤتمر الاتحاد (الجمعية العامة)

مؤتمر رؤساء القارة الافريقية، يعقد لدورة واحدة في العام ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وحكومات ويتم طرح الآراء من قبل رؤساء الدول الأفريقية ومراجعة ما تم في المؤتمرات السابقة، للهيئة العليا للاتحاد الافريقي، ويتم اتخاذ القرارات في الجمعية العامة للاتحاد الافريقي بالإجماع أو بأغلبية الثلثين.

ب- مفوضية الاتحاد الأفريقي

تتكون من رئيس المفوضية التي ينتخب لمدة معينة وعشرة مفوضين ومقر اللجنة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا وتكون مسئولية المجلس التنفيذي تحديد مهام ومسئولية الأمانة.

جـ- المجلس التنفيذي

يتكون من وزراء الخارجية للدول الأفريقية الاعضاء في الاتحاد، ويقوم بإعداد القرارات للجمعية العامة لمناقشتها والموافقة عليها من قبل القادة والرؤساء الافارقة.

د- برلمان عموم أفريقيا

أعلى سلطة تشريعية في الاتحاد الأفريقي، ويعمل بشكل وثيق مع البرلمانات الافريقية لصياغة التشريعات التي تقود القارة الأفريقية، ويتكون البرلمان من عدد 265 عضوا يتم اختيارهم عبر الانتخابات من جميع الدول الأعضاء ويهدف البرلمان إلى توفير مشاركة الشعوب الافريقية في صياغة التشريعات التي ترسم سياسة الاتحاد الافريقي وتحدد توجهاته وأهدافه.

هـ- محكمة للعدل وحقوق الإنسان الافريقية

تم إنشاء المحكمة الافريقية في عام 2003 وينص قانونها التأسيسي على النظر في الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وتفسير المعاهدات الخاصة بالاتحاد الأفريقي، ومن المنتظر أن يحل بروتوكول أخر لإنشاء محكمة العدل وحقوق الإنسان الافريقية والتي ستضم قسما للمسائل القانونية، وأخر لأحكام معاهدات حقوق الإنسان.

و- لجنة الممثلين الراغبين للاتحاد الافريقي (مستوى السفراء)

هي لجنة ذات مهام رقابية تقوم بتعيين سفراء لها على مستوى عال من الخبرة من قبل الدول الافريقية الأعضاء، واللجنة لها جدول زمني للاجتماعات يقوم بإعداد المهام للمجلس التنفيذي قبل أن يحيلها إلى الجمعية العامة.

ز- مجلس السلم والأمن الأفريقي

جهاز تابع للاتحاد الأفريقي والمسئول عن تنفيذ قرارات الاتحاد وهو يشابه مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يتكون من خمس عشر عضوا يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب كل عامين، وخمسة أعضاء لمدة ثلاثة أعوام وذلك عن طريق الجمعية للاتحاد الأفريقي ليكون متوازن إقليميا وقادر على المساهمة العسكرية والمالية للاتحاد.

أنشئ المجلس بهدف تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا، والدفاع عن وحدة الدول الافريقية والحفاظ على سيادة أراضيها واستقلالها، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، وبناء السلام وإعادة التعمير ما بعد النزاعات والصراعات مع تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وذلك عن طريق منع النزاعات والعمل على وضع سياسة دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مع إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر مهمته منع النزاعات والصراعات في القارة مع إنشاء قوة أفريقية جاهزة للانتشار السريع.

ح- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

يهدف المجلس إلى رعاية الاتحادات الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية وتسجيلها في المفوضية الأفريقية وتقديم الدعم المالي لهذه المنظمات والاتحادات الافريقية بغرض تقليل اعتمادها على الدعم الخارجي من خارج القارة الافريقية.

ط- المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي

تهدف المؤسسات إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة وتوحيد العملة الافريقية بحلول عام 2028 ولهذا تم تأسيس عدد من المؤسسات النقدية التابعة للاتحاد الافريقي من بينها البنك المركزي الأفريقي ومقره أبوجا بنيجيريا وصندوق النقد الافريقي ومقره ياوندي بالكاميرون.

- **المطلب الثاني أسس وآليات منظومة الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي**

تقوم آليات الأمن الجماعي الأفريقي على أسس أهمها:

- الشراكة الأمنية بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في إطار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويسعى لإقرار السلام وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية، الذي يعتمد على العمل الجماعي وإقامة شراكة فعالة واستراتيجية بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بما يجسد العلاقات وآليات التعاون بين المنظمين الدوليين.
- التعاون الوثيق بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي حتى لا يتم الاصطدام بالتداخل في المسئوليات المشتركة بينهما، إلا أن الممارسات العملية ومظاهر التعاون والتنسيق في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين خاصة في أفريقيا تعتمد على عاتق مجلس الأمن الدولي بما له من إمكانية لوجستية وعسكرية وعقوبات فعالة على الدول التي ينشأ فيها الصراع.
- إشكالية المسئوليات على الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي الأمر الذي يحتاج إلى تنسيق وتعاون بين آليات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
- يسعى الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة إلى تنفيذ خطوات لإحلال السلم والأمن بالقارة على النحو التالي.

أولا: الحل السلمي للنزاعات على المستوى الدولي طبقا للفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة (المرحلة الوقائية):

- تستهدف المرحلة الأولى تيسير التسوية السلمية للنزاعات والصراعات في القارة الأفريقية وتسمى "**المرحلة الوقائية**" وذلك عن طريق التفاوض أو تحقيق الوساطة أو التحكيم الدولي، ويقوم مجلس الأمن بإجراء التحقيقات اللازمة لعدم استمرار النزاع الذي يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين مع إجراء التسوية المناسبة قبل اللجوء إلى التحكيم الدولي.

- الإخلال بالسلم والأمن والأعمال العدوانية على المستوى الدولي حال فشل الوساطة والتحكيم يلجأ مجلس الأمن بالتنسيق مع الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية طبقا لمدى تهديد السلم والأمن الدولي وطبقا لدراسة كل حالة على حدة.
- يقر مجلس الأمن اعتماد تدابير مؤقتة لا تمس حقوق الأطراف المعنية، بما تضمن حماية المدنيين والحفاظ على حقوق الانسان في مناطق الصراعات والنزاعات.

ثانيا: الحل السلمي والأمن الجماعي على المستوى الإقليمي

- يقوم مجلس الأمن الدولي بتوكيل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية وذلك لتحقيق أكبر قدر من الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية في ظل الاهتمام بإقامة تكتلات اقتصادية ونقدية بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وفي جميع الحالات ينص مجلس الأمن أنه مسئولا عن مراقبة جميع الأنشطة ويمارس السلطة الرئيسية عليها خاصة في استخدام القوة نيابة عن المجلس (المادتين 53و 54).
- يستمر الجدل السياسي حول أسباب تأييد التدخلات العسكرية. خاصة أن القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي عمل على توسيع الأساس القانوني للحق الدولي داخل دول الاتحاد الأفريقي حال الظروف الخطيرة وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وهي خطوة جديدة لم تكن موجودة في منظمة الوحدة الأفريقية.
- أنشئ مجلس الأمن محكمة جنائية دولية مخصصة من أجل قضية رواندا، وأحال مجلس الأمن الحالة في (دارفور) بالسودان إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قرار مجلس الأمن رقم 1593 لعام 2005، وفي عام 2011 فرض مجلس الأمن الحكم من المحكمة الجنائية الدولية على ليبيا باعتماد القرار 1970 لعام 2011 استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولم يتوصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء بشأن التدخل العسكري أو الإحالة إلى المحكمة الجنائية

الدولية، ولكن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع المملكة المتحدة بصفتها القوى العظمى المنفردة بالعالم وقامت بمهاجمة ليبيا ومحاولة تغير نظام الحكم دون موافقة مجلس الأمن أو الاتحاد الافريقي.

ثالثًا- الآليات الإقليمية في القارة الأفريقية

1- آلية حل المنازعات في إطار "إيكواس" (ECOWAS)

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كمنظمة إقليمية تهدف إلى التكامل الاقتصادي لدول الإقليم، وتم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي عام 1980 الذي يتضمن الحفاظ على الأمن الجماعي، وحماية الدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي وأن تضع الدول في الإقليم قواتها تحت تصرف المنظمة وتعرف باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة (AAFC)[*] وتطوير أدوارها لمنع وحل النزاعات وحفظ السلم والأمن.[1]

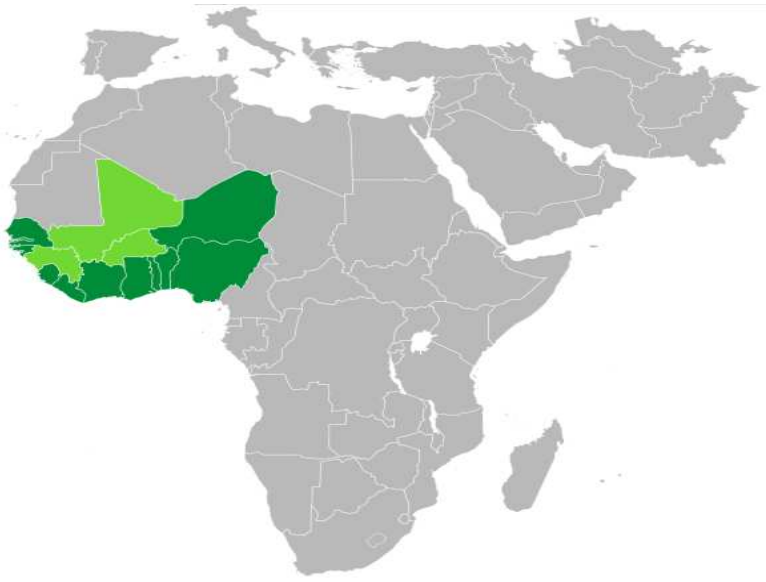

Source: https://www.au.org

(*) **AAFC:** African Asset Finance Company offers both equity and fired income investment opportunities.

(1) عبد الله جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنظمة" التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق، تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عام 2005) ص421.

2- آلية حل المنازعات في إطار "ساداك" (SADC)(**)

أنشأت المنظمة – لصياغة التنمية لدول الجنوب الأفريقي بغرض التعاون بين الدول الأعضاء لدعم السلم والأمن في الجنوب الأفريقي، والعمل على الدفاع والتعاون في المجالات الأمنية والسياسية ودعم التعاون الإقليمي ضد الاخطار وعدم الاستقرار، وذلك بالوسائل الدبلوماسية الوقائية من خلال التفاوض والوساطة والمساعي الحميدة طبقًا لقواعد القانون الدولي.

Source: https://www.au.org

3- آلية حل النزاعات في إطار "إيكاس" (ECCAS)(*)

تأسس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كمنظمة اقتصادية هدفها التعاون الاقتصادي للمجموعة، وإزالة المعوقات التجارية البيئية، إلا أن التمرد في أفريقيا

(**) **SADC:** Southern Africa Development Community.

(*) **ECCAS:** Economic Community of Central African states

الوسطى والذي تضمن نشر قوات حفظ سلام، جعل المجموعة تسعى إلى إيجاد إطار مؤسسي لتعزيز السلم والأمن في الإقليم، ووقعت تسع دول من الدول الأعضاء في المجموعة على ميثاق عدم الاعتداء في الكاميرون عام 1996، ولقد ساهمت دول المجموعة بقوة إقليمية لحفظ السلام في أفريقيا الوسطى عام 1993 بالتنسيق مع منظمتي إيكاس وساداك في النزاع داخل الكنغو الديمقراطية باعتبارها عضو في الجماعتين.[1]

Source: https://www.au.org

(1) البشير الكون، **المنظمات الإقليمية الفرعية، دراسة لأبرز المنظمات** (ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، عام 2008) ص ص 148-149.

4- آلية حل النزاعات في إطار كوميسا (COMESA)(*)

قامت منظمة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي على الطابع الاقتصادي والتكامل الإقليمي لشرق وجنوب القارة الأفريقية، وأقرت المادة السادسة من اتفاقية "كويسا" على مجموعة من المبادئ للتسوية السلمية للنزاه، وصيانة الأمن والسلم الإقليمي، من خلال تقوية علاقات حسن الجوار، وعدم الاعتداء مع إنشاء هيكل مؤسسي من ثلاثة مستويات (رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية، لجنة السلم والأمن) بمهام منع النزاعات وحلها بالوسائل السلمية.(1)

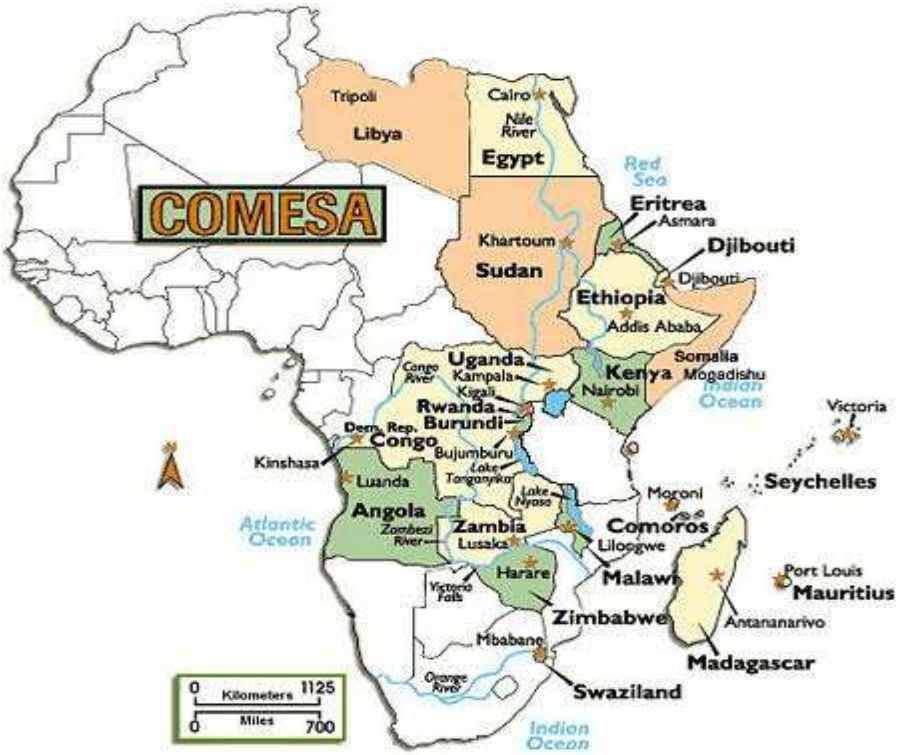

Source: https://www.au.org

(*) **COMESA:** Common Market for Eastern and Southern Africa.

(1) www.peace.org/uploods/aupowboot/pdf

5- آلية حل النزاعات في إطار "إيجاد" (IGAD)(*)

نشأت الهيئة الحكومية للتنمية لمواجهة التحديات والمشكلات البيئية التي تواجه الدول الأعضاء خاصة في مواضيع التصحر والجفاف، وأثرت الهيئة برتوكول لآلية الإنذار المبكر للتنبؤ بالنزاعات المسلمة خاصة في منطقة القرن الأفريقي، وتشكلت قوة عسكرية للمشاركة في مهام حفظ السلام في المنطقة طبقًا لتكليفات الاتحاد الأفريقي، كما وقعت الهيئة برامج لبناء القدرات العسكرية والأمنية في مواجهة الإرهاب وتعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، فكان هدف قمة "إيجاد" إنهاء النزاع في السودان (إقليم دارفور) وعملية السلام الشامل في دولة الصومال.(1)

Source: https://www.au.org

(*) **IGAD:** Inter Coverment Aulhority at Development

(1) صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع .. مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل** (القاهرة: دار الفكر العربي، عام 2004) ص ص 61-62.

- **المطلب الثالث تقييم الأمن الجماعي من خلال الاتحاد الأفريقي**

- ما زالت ملفات السلم والأمن تشكل عائقا أمام الانقلابات العسكرية التي تعد محورا هاما في اجتماعات الاتحاد الافريقي، والتي ارتفعت مطالبة بضرورة وضع "مقاربة جديدة" للوقوف في وجه مخاطر عدم الاستقرار التي تهدد القارة التي تعتبر الافقر في العالم، وطلب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقية من القادة الأفارقة إعادة التفكير حول آلية تحقيق الأمن والسلم وعلاقاتها بعوامل عدم الاستقرار المستجدة في افريقيا، وضرورة التفكير في مستقبل وثيقة إسكات البنادق في افريقيا، بسبب انتشار الإرهاب وزيادة بؤر التوتر وتصاعد وتيرة الانقلابات العسكرية وأن الوضع الأمني في القارة يتأثر بشكل مباشرا بالتغيرات الغير دستورية وتوسع الإرهاب الدولي في القارة، وأنه يجب التحرك دوليا وإقليميا بصورة ملموسة لوجود تدخلات خارجية لدعم دول أفريقية تتعرض للهجوم، في الوقت نفسه يعكس التضامن الأفريقي عدم القدرة على التحرك أمام التحديات العالمية الجديدة خاصة في مجال السلم والأمن ومكافحة الإرهاب والحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصاعد العنف والصراع في كل من السودان وتشاد ومالي وبوركينافاسو وغينيا مع أوضاع مضطربة في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا بالإضافة إلى إثيوبيا "على الرغم من مرور أكثر من سبعة عقود على تأسيس الأمم المتحدة ما تزال أفريقيا شريكا دون مساهمة أو دور فعال في نظام الحوكمة الدولية.

- تبني الاتحاد الأفريقي المشاركة الدولية في التواجد في مجلس الأمن الدولي بما لا يقل عن مقعدين دائمين، وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي أصبح أقوى من أي وقت مضى وأن التمثيل الافريقي في الأمم المتحدة أصبح مطلبا ملحًا، وأن انعدام المساواة اللاأخلاقي الذي يعرقل الاتحاد الأفريقي يغذي الصراع المسلح والتوترات

السياسية والاقتصادية والعرقية والاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة والإرهاب والانقلابات العسكرية والشعور بالإفلات من العقاب.

- أن الاتحاد الافريقي متشبث بدعم الشعب الفلسطيني في مسعاه المشروع نحو الحرية والاستقلال، وحقه غير القابل للتصرف في إنشاء دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل، وفقا للقرارات ذات الصلة للاتحاد الافريقي القائمة عل مبدأ حل الدولتين مع عدم الموافقة على قرار منح إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد الافريقي والتي تعتبر مكافأة غير مستحقة نظرا للانتهاكات الاسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني.
- كما طالب الاتحاد الافريقي بدعم الانتخابات الليبية وخطط إخراج كل المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا والدعوة لعدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي، وتسهيل الوصول إلى توافق سياسي يؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة لتجنب دخول ليبيا في تحديات أزمة جديدة، والحفاظ على العملية السياسية، وإجراء انتخابات مقبولة النتائج من الجميع.
- أهمية إنشاء قوات إقليمية بهدف التدخل ضد الجماعات الإرهابية ومواجهة ظاهرة الانقلابات العسكرية المتزايدة في الأعوام الأخيرة، ويرى الاتحاد الأفريقي أن انعدام الأمن عامل أساسي في الانقلابات العسكرية التي هزت القارة الافريقية منذ عام 2020 في كل من مالي وبوركينافاسو ولأسباب أخرى في غينيا وأن آليات تشكيل القوة الأفريقية الجاهزة للانتشار أصبح ضرورة مهمة وملحة وأن مشكلة التمويل وعدم الاعتماد على المساهمات الطوعية التي أظهرت محدوديتها وأن القوة الافريقية سيكون لها تأثير مباشر في إدارة الأزمات المختلفة خاصة (الانقلابات العسكرية)، ولكن هناك تخوفات من أن تكون سلبية في نظر الشعوب الأفريقية عند اتخاذ القرار.
- التزام القوة الأفريقية الجاهزة للانتشار بالحياد والتجرد من الإملاءات الغربية والاستقلال الإداري وأن يتم استحداث القوة العسكرية من قبل الشراكة

الاستراتيجية بين دول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وطبقا لدراسة الدكتور حمدي عبد الرحمن أن 20% من بلدان أفريقيا شهدت انقلابات عسكرية منذ عام 2013 وما بين 200 محاولة انقلابية منذ الستينيات كان نصفها ناجحا، مما يؤدي إلى ضرورة تكاتف الدول الأفريقية لتحقيق الأهداف من تحقيق منظومة السلم والأمن داخل إطار الاتحاد الأفريقي.

أن التحديات التي تواجه الاتحاد الافريقي على كافة الأصعدة إقليميا ودوليا تفرض أهمية امتلاك الافارقة قدرة أكبر على التعامل مع الأزمات والتحديات التي تواجه القارة، طبقًا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي أن النزاعات الأفريقية تمثل عائقا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الافريقية، وأن بنية الاتحاد الافريقي تضمنت تحولين أساسيين في منهجية التعامل مع القضايا والمشكلات الأفريقية خاصة في منع وإدارة وحل الصراعات وذلك من خلال الآتي:

1- إقرار حق الاتحاد في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء طبقا للمادة الرابعة في القانون التأسيسي للاتحاد خاصة في الأمور الخطيرة (مثل جرائم الحرب- جرام الابادة الجماعية- جرائم ضد الإنسانية).

2- حق الدول الأعضاء طلب التدخل من الاتحاد الأفريقي لإعادة السلم والأمن مع وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة وكذا إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الأفريقية.

3- حقق الاتحاد الأفريقي قسطا من النجاح بعد زيادة ظاهرة الحروب الأهلية والعرقية وذلك بإنشاء آلية فض المنازعات بعد زيادة النزاعات القبلية العرقية والتخلص من الانقسامات الايديولوجية التي خلفتها فترة الحرب الباردة، كان أكثرها دمويًا في دولة رواندا حيث فشلت المنظمة في احتواء الانفجار العرقي في عام 1991 وكان من أهم الصعوبات التي قابلت المنظمة عدم قدرتها على فرض عقوبات على الدول المتأخرة عن دفع الحصص المالية المطلوبة لها وليس لعدم الرغبة ولكن في عدم القدرة للدول لضعف الموارد المالية لها.

4- إصرار الغرب على نشر الديمقراطية كنظام عالمي جديد وربط قبول الديمقراطية المعونات الغربية للدول الأفريقية وتغير الدساتير وقوانين الانتخابات للكوادر السياسية المختلفة والإشراف الدولي على مراقبة الانتخابات إلا أنها لم تنجح أمام التحديات العرقية والانقلابات العسكرية مما أدى إلى انهيار الدول سياسيًا واقتصاديًا وزيادة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

5- طرحت بعض الدول الأفريقية أفكارا أكثر طموحا للتعامل مع هذه القضايا المتعلقة بالصراعات الإقليمية وذلك من خلال مجلس السلم والأمن الذي أنشا عام 2004 بالإضافة إلى الأجهزة الاقليمية لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وحل الصراعات في القارة الافريقية، وتهدف منظومة السلم والأمن إلى تعزيز والاستقرار في افريقيا ومنع الصراعات وصنع السلام وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الأنسان والحريات الاساسية وذلك من خلال مبدأ التسوية السلمية للنزاعات والاستجابة المبكرة لاحتواء الصراعات والنزاعات قبل أن تتطور إلى أزمات وذلك من خلال الآتي:

أ- السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأفريقي طبقا لنصوص الميثاق المنشئ للاتحاد ويساعد عمل المجلس كلا من:

(1) هيئة حكماء افريقيا المكونة من الرؤساء والشخصيات الافريقية.

(2) إنشاء نظام للإنذار المبكر على مستوى القارة لمنع وحل الصراعات والنزاعات داخل الدول فيما بينها.

(3) دراسة إنشاء وحدات عسكرية جاهزة لعمليات التدخل السريع الافريقي.

ب-الدور الفعال لمجلس الأمن والسلم الافريقي من خلال ثلاث مراحل أهمها

(1) منع الصراع وذلك من خلال مراكز تنبؤ قبل حدوث الصراع، ويعتبر الجهاز الأساسي الذي يتكون من (15) عضو بالانتخاب وكل دورة عشرة أعضاء لمدة

سنتين وعدد (5) أعضاء لمدة 5 سنوات مع مراعاة التمثيل الجغرافي والتبادل في العضوية من الناحية الموضوعية ويفرض على الدول المحورية الاسهام في التمويل والامداد اللوجيستي للقوات في العمليات التي يقوم بها الاتحاد الافريقي.

- تم ارسال بعثة إلى بروندي (عام 2003–2004)
- بعثة للسودان عام (2004–2007)
- بعثة إلى الصومال عام (2007) ولا زالت موجودة من الدول المساهمة البعثة(جمهورية مصر العربية، نيجيريا، جنوب افريقيا).
- الجهود التي بذلتها الدول الافريقية لتحقيق منظومة السلم والأمن في القارة تدور حول عمل منظمة دفاع من أجل تفعيل آلية الأمن الجماعي الافريقي وهي فكرة قائمة على الطوعية.

آلية إدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا، على مستوى الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية

يتكون الإطار المؤسسي للآلية في الاتحاد الأفريقي من جهاز مركزي من رئيس الاتحاد الأفريقي وعدد (11) دولة يجتمعون على مستوى رؤساء الدول أو مستوى وزراء الخارجية أو مستوى السفراء الدائمين في أديس أبابا، مع تفعيل دور الأمين العام للاتحاد الأفريقي مع إرسال لجان تقصي الحقائق وصلاحيات الاستفادة من الموارد لدى الأمانة العامة.

(2) إعادة تنظيم المجتمع الأفريقي على أساس حيادية الأجهزة ومجلس السلم والامن من خلال التوازن الإقليمي الافريقي لجميع الدول الأفريقية وحيادية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الاتحاد الأفريقي.

(3) يستمر الجدل السياسي حول تأييد التدخلات العسكرية خاصة أن القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي عمل على توسيع الاساس القانوني للحل أو الحق الدولي داخل دول الاتحاد الافريقي خاصة في الحالات الخطيرة التي تنتهك

حقوق الانسان الافريقي مثل: (جرائم الحرب– الإبادة الجماعية– وجرائم ضد الانسانية والتي تعتبر خطوة جديدة لم تكن موجودة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية).

(4) هناك إشكالية تتعلق بتحديد مفهوم العدوان الخارجي وموقف الاتحاد الأفريقي من هذا العدوان.

(5) نجح الاتحاد الأفريقي في الحد من المنازعات وتسوية وحفظ السلم والأمن في إقليم دارفور بالسودان بشكل جزئي، إلاأن التدخلات الخارجية طبقًا لمصالح الدول الغربية والعظمى يهدف إلى زعزعة الاستقرار في الإقليم بهدف الاستيلاء على الموارد الطبيعية التي توجد في إقليم دارفور من ثروات طبيعية (بترول، يورانيوم، ... الخ).

(6) يظل مبدأ التدخل الجماعي الإقليمي محدودًا في ظل غياب وفاق إقليمي حول بعض المفاهيم الخاصة (كالإبادة الجماعية، التمييز العرقي، الجماعات المسلحة الإرهابية،...إلخ).

(7) ضعف القدرات المالية للدول الأفريقية في تكوين قوات أفريقية جاهزة للتدخل في الصراعات والنزاعات داخل القارة الأفريقية.

(8) أهمية بناء مؤسسي قاري من خلال خلق مجتمع أفريقي آمن مع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية واتخاذ التدابير اللازمة ضد الصراعات والنزاعات في القارة لكل أشكالها من خلال الحكم الرشيد والمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية بالقارة.

(9) إن التحديات التي تفرضها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمام الاتحاد الأفريقية ومصالح الفاعلين الدوليين، تدعو الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة بناء موقف جماعي أفريقي يستهدف الارتقاء بالقارة الأفريقية وارتقاء مكانتها الدولية والتصدي لمحاولات التهميش، ومعالجة الأزمات الأفريقية على جميع المستويات الإقليمية والدولية.

- **نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة إلى جملة نتائج هي:

1- عدم صيانة منظومة السلم والأمن في القارة الأفريقية يمثل تهديدًا مباشرًا لبقاء استقرار دول القارة.

2- تمثل السياسات المتباينة ومحدودية الإمكانات الاقتصادية وضعف القدرات العسكرية لأغلب الدول الأفريقية جوهر الخلل في أداء منظومة السلم والأمن.

3- توصلت الدراسة إلى ضرورة خلق مبادرات إقليمية ودولية تعمل وفق آلية أفريقية والتي ترتكز على إجراءات دبلوماسية، اقتصادية اجتماعية وذلك كمقاربة كل الصراعات والنزاعات الداخلية بالقارة الأفريقية.

4- أثبتت الدراسة أن منظومة الأمن الجماعي تحت مظلة الاتحاد الأفريقي لم تختبر حتى الآن ولعل العدوان الأنجلو- أمريكي على دولة ليبيا عام 2011 خير دليل على ذلك.

5- أن مبدأ القبول بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضي بعض الدول الأفريقية يمثل تهديدًا مباشرًا لسيادة تلك الدول وانتقاصًا لقرارها السياسي والعسكري.

6- تتمثل جهود الاتحاد الأفريقي الناجحة في مجال منظومة الأمن الجماعي من خلال الاجتماعات السنوية لمجلس السلم والأمن الأفريقي والتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية.

7- الحد من تفاقم النزاعات والصراعات في منطقة دارفور بالسودان على نحو جزئي، مع الأخذ في الاعتبار التدخلات الخارجية الأجنبية والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها على حساب استقرار هذه المنطقة.